

سلطنة عمان توطن بشكل نهائي قطاع المحامة

مسقط - اتخذت سلطنة عمان بشكل نهائي قرارا يتعلق بتوطين العمل في قطاع المحامة ضمن إجراءات واسعة وجدول زمنية لتعيين مواطنين عمانيين محل الموظفين الأجانب في مختلف القطاعات الرئيسية في السلطنة.

وحددت وزارة العدل والشؤون القانونية العمانية نهاية شهر ديسمبر المقبل موعدا نهائيا "لا يجوز بعده للمحامين غير العمانيين الحضور أو الترافع أمام المحاكم بمختلف درجاتها". وأهابت الوزارة في بيان نشرته على حسابها عبر تويتر، "مكتائب المحاماة والشركات المدنية للمحامة وكافة الجهات المعنية في السلطنة ضرورة الالتزام بهذا الموعد لإنفاذ القرار، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لوضعها موضع التنفيذ".

وأشارت إلى أن قرار وزير العدل والشؤون القانونية يأتي تفعيلا للمراسيم السامية والقرارات الوزارية في هذا الشأن. كما وجهت الشكر للمحامين غير العمانيين على ما قدموه من إسهامات وخبرات خلال الفترة الماضية.

وكانت السلطات في عمان قد أمهلت شركات القطاع العام حتى يوليو 2021 لوضع جداول زمنية لـ "تعمين" هذه الشركات التي تشغل فيها أعداد كبيرة من الأجانب في مناصب إدارية.

ويشكل الأجانب أكثر من 40 في المئة من سكان عمان البالغ عددهم 4.6 مليون نسمة، وقد أثار دورا رئيسيا في تنمية الدولة الخليجية لعدة عقود، وأغلب هؤلاء الوافدين من بنغلاديش والهند وباكستان والفلبين وإندونيسيا. فيما تتراوح نسبة العمالة العربية بين 4 و6 في المئة.

وتخطط توطين الوظائف في المؤسسات العامة والخاصة ليست وليدة أزمة كورونا في سلطنة عمان، حيث بدأت دول الخليج تخطط لتوطين العمالة المحلية منذ سنوات في مختلف الوظائف، في ضوء وفرة عدد الخريجين المحليين، فضلا عن تأثير الأزمات الاقتصادية التي دفعت ببعض البلدان إلى التفتيش.

وتأمل السلطات العمانية من إجراءات التوطين إلى زيادة معدلات التوظيف في القطاعين العام والخاص ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى العمل على تنوع مصادر الاقتصاد ودمج الخريجين الجدد في القوة العاملة لمكافحة البطالة، حيث أدى الانتشار السريع لكوفيد-19 كورونا إلى جانب تراجع الاقتصاد إلى ترك العديد من العمال لوظائفهم.

حوار إستراتيجي مقبل لإعادة الحيوية إلى العلاقات السعودية الأميركية

ملفات اليمن والعلاقة مع إسرائيل ودحر الخطر الإيراني من الأولويات



علاقات متوازنة ومنسجمة

الرجوع من عدم ترجيح هؤلاء المسؤولين لإمكانية ضم السعودية إلى هذه الاتفاقات هذا العام. ويقول مراقبون إن موعد عقد الحوار الإستراتيجي مع السعودية حيوي جدا بالنسبة للولايات المتحدة لأنه يتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأمر الذي يعني أن ترامب مازال يعطي هذا الملف أهمية كبيرة. ويشير هؤلاء إلى أن التحرك صوب السعودية يأتي في خضم تزايد التوترات مع إيران بسبب ملفيها النووي والصاروخي وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، حيث تحشد الإدارة الأميركية إقليميا ودوليا لتضييق الخناق أكثر على طهران للتفاوض على اتفاق جديد أكثر صرامة. واعدت الولايات المتحدة هذا الشهر تفعيل آلية "سنايب باك" لإعادة فرض عقوبات أمنية على إيران، كانت رفعت بموجب الاتفاق النووي. وكان الاتفاق النووي الإيراني، الذي أبرمته إدارة الرئيس السابق باراك أوباما وأنهى ترانسب التعامل معه، مثار

الرجوع من عدم ترجيح هؤلاء المسؤولين لإمكانية ضم السعودية إلى هذه الاتفاقات هذا العام. ويقول مراقبون إن موعد عقد الحوار الإستراتيجي مع السعودية حيوي جدا بالنسبة للولايات المتحدة لأنه يتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأمر الذي يعني أن ترامب مازال يعطي هذا الملف أهمية كبيرة. ويشير هؤلاء إلى أن التحرك صوب السعودية يأتي في خضم تزايد التوترات مع إيران بسبب ملفيها النووي والصاروخي وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، حيث تحشد الإدارة الأميركية إقليميا ودوليا لتضييق الخناق أكثر على طهران للتفاوض على اتفاق جديد أكثر صرامة. واعدت الولايات المتحدة هذا الشهر تفعيل آلية "سنايب باك" لإعادة فرض عقوبات أمنية على إيران، كانت رفعت بموجب الاتفاق النووي. وكان الاتفاق النووي الإيراني، الذي أبرمته إدارة الرئيس السابق باراك أوباما وأنهى ترانسب التعامل معه، مثار

وحسب ما نقلت صحيفة نيويورك تايمز، يؤكد مسؤولون أميركيون أن الإدارة الأميركية تصب اهتمامها على السعودية وبلدان عربية أخرى لضمها إلى قائمة الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية واسعة مع إسرائيل، على

خلية إيرانية تعمق توتر علاقة الرياض بطهران

ووضوح في تغريدة نشرها الثلاثاء، أن "من الجيد التحدث مع وزير الخارجية السعودي. بحثنا اتفاقات إبراهيم، في إشارة إلى اتفاقات تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات والبحرين مع إسرائيل، حيث تسعى الولايات المتحدة لضم الرياض إلى تلك الجهود. وأوضح في تغريدة نشرها الثلاثاء، أن "من الجيد التحدث مع وزير الخارجية السعودي. بحثنا اتفاقات إبراهيم، في إشارة إلى اتفاقات تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات والبحرين مع إسرائيل، حيث تسعى الولايات المتحدة لضم الرياض إلى تلك الجهود.

غضون أسبوعين مع بدء محاكمة مجموعة مشابهة في البحرين تدريب في إيران على "تنفيذ تفجيرات وبث الفوضى" في البلد الخليجي. وقال بيان رئاسة أمن الدولة نشرته وكالة الأنباء السعودية ليل الإثنين، "نتيجة المتابعة الأمنية لأنشطة العناصر الإرهابية، فقد تمكنت - بفضل الله - الجهات المختصة بالرئاسة (..) من الإطاحة بخلية إرهابية تلقى عناصرها داخل مواقع للحرس الثوري تدريبات عسكرية وميدانية من ضمنها طرق وأساليب صناعة المتفجرات".

الرياض - شكل إعلان رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية عن إحباط مخطط إرهابي واعتقال خلية إرهابية تلقى عناصرها تدريبات في مواقع تابعة للحرس الثوري الإيراني ضربة جديدة للنظام في طهران، الذي يعمل على تازيم علاقاته مع دول الخليج العربي وبث الفوضى في بلدان عربية أخرى. ويعد إعلان الخلية "خلية إرهابية" مؤلفة من عشرة أشخاص تلقى عناصر منها تدريبات في إيران هو الثاني من نوعه في

طموحات الكاظمي السياسية لا تقف عند رئاسة حكومة انتقالية

واشنطن تخفض عدد دبلوماسيها في بغداد تحسبا لتهديد إيراني

بغداد - قالت مصادر حكومية في بغداد إن الولايات المتحدة بدأت فعلا في تخفيض عدد أفراد بعثتها الدبلوماسية العاملة في العاصمة العراقية، موضحة أن بعض موظفي السفارة غادروا إلى مدينة أربيل، عاصمة الإقليم الكردي شبه المستقل شمال البلاد. وتزايدت التهديدات التي يطلقها قادة الميليشيات العراقية الموالية لإيران ضد المصالح الأميركية، وفشل الحكومة في منع الهجمات على المواقع التي تستضيف دبلوماسيين أو جنودا أميركيين.

وتتزامن هذه التطورات مع إعداد الولايات المتحدة قائمة بأسماء 12 شخصية عراقية، هم في الغالب قادة ميليشيات يعتقد أنهم مسؤولون عن الأعمال العدائية ضد السفارة الأميركية والمعسكرات العراقية التي تستضيف قوات أميركية. وقالت المصادر إن واشنطن تتوقع "عملا إيرانيا كبيرا" ضد مصالحها في بغداد خلال الأسابيع القليلة القادمة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الأميركية، للتأثير على حظوظ ترامب. وأوضحت تلك المصادر أن عملية تقييم الوجود الدبلوماسي والعسكري الأميركي في العراق مستمرة، لكن واشنطن لم تتخذ حتى الآن قرارا بإغلاق سفارتها في بغداد أو سحب

الاعتقالات والاختطاف أبرز التحديات أمام رئيس الوزراء العراقي، الذي أرسل على الفور قوات أمنية لملاحقة مختطفي النشطاء في الناصرية جنوب العراق، إضافة إلى قوات أخرى لملاحقة ملطقي الصواريخ صوب المقرات الدبلوماسية العاملة في بغداد.

وكانت عملية اغتيال الباحث والمستشار الحكومي هشام الهاشمي في يوليو وخطف مواطنة ألمانية نقطة تحول في طريقة عمل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وفرضت تحديات واسعة أمام حكومته لانتماء البلاد من فوضى الميليشيات. وتبدو المهمة صعبة. وصرح مسؤول عراقي طلب عدم الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس، "نعرف من هم القتل ومكانهم، لكن لا يمكننا اعتقالهم أو الإعلان عن ذلك، لأنه أمر بالغ الحساسية".

وارزادت الهجمات الصاروخية على البعثات الدبلوماسية والأرتال اللوجستية العسكرية، وأصبحت الجماعات المتشددة أكثر جراءة في تهديداتها ضد رئيس الوزراء. ومساء الإثنين قتل ستة مدنيين سقط صاروخ على منزلهم المجاور لمطار بغداد حيث ينتشر جنود أميركيون. وأشار منصور إلى أن العديد من هذه الفصائل تندرج في إطار هيئة الحشد الشعبي التي أصبحت تشكل حكوميا، وعدم قدرتها على بسط سيطرتها الكاملة عليها جعل الكاظمي يبدو "ضعيفا". وأضاف أن "التحدي في العراق هو أنه لا يمكن لرجل واحد أن يصلحه، لكن بالتأكيد ليس رجلا يؤمن بالتغيير التدريجي البطيء في وقت يكون فيه العنف مثل هذا السياق".

أزمة مالية حادة، وخفض رواتب موظفي القطاع العام وإعادة تدقيق المعاشات ومحاربة الفساد المستشري في الإدارات الحكومية وتنفيذ مطالب المحتجين العراقيين.

ولدى رئيس الوزراء العراقي عدد قليل من الحلفاء في البرلمان، حيث شعر النواب المؤيدون لإيران بالقلق من إشارته إلى مطالب المحتجين. وقال منصور "إنه براعي في أن واحد معسكر النخبة والمعسكر المناهض للمؤسسة، وفي نهاية المطاف، سينتهي به الأمر بعدم إرضاء أي من الطرفين". وواجه الكاظمي تحدي الوفاء بوعده تقديم المسؤولين عن مقتل ما يقرب من 600 متظاهر وناشط منذ أكتوبر الماضي إلى العدالة، وعملت حكومته على تقديم تعويضات لعائلات الضحايا، لكن لم يتم صرف أي أموال حتى الآن. كما شكل ملف

يعمل إلا كرئيس وزراء انتقالي، يبدو أن الكاظمي يستعد لخوض معركة انتخابية. وقال عدد من نواب البرلمان وأعضاء الأحزاب المتنافسة لوكالة فرانس برس إن مستشاري رئيس الوزراء يبحثون عن مرشحين لانتخابات عام 2021، على أمل أن يتمكن من الحصول على فترة ولاية جديدة.

ويرى ريناد منصور، الباحث في نشاتام هاوس في المملكة المتحدة، أن رئيس الوزراء العراقي "عالق"، عليه اتخاذ قرار بشأن المكان الذي يريد أن يكون فيه: هل يريد أن يصبح رئيسا للوزراء لمدة أربع سنوات أخرى ويمارس السياسة، أم يريد تغيير شيء ما الآن".

وتعهد الكاظمي منذ وصوله إلى السلطة بإجراء حلول سريعة لمعالجة

بغداد - يسعى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بكل قوة إلى تثبيت نفسه وفرض سلطته أمام التهور الكبير للأحزاب والميليشيات الموالية لإيران ونفوذها الواسع في البلاد منذ 2003. وتتراكم الملفات والمطالب أمام الحكومة العراقية الحالية منذ تسلمها مهامها بعد أن دفعت الاحتجاجات الشعبية إلى استقالة رئيس الوزراء آنذاك عادل عبدالمهدي في الأول من ديسمبر 2019.

وشكلت ملفات حصر السلاح بيد الدولة وعمليات الاعتقالات والاختطاف واستهداف البعثات الدبلوماسية محل نقاش واسع في العراق، وأدى هذا الأمر إلى صدام علني بين الحكومة والأحزاب والميليشيات الموالية لطهران. وعمل الكاظمي على تحديد موعد لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في السادس من يونيو 2021، أي قبل عام تقريبا من الموعد المحدد، حيث يعمل البرلمان على مناقشة النقاط الأساسية في القانون الانتخابي الجديد، بما في ذلك حجم الدوائر الانتخابية وما إذا كان المرشحون لتلك الانتخابات سيخوضونها بشكل مستقل أو على قوائم.

وقال عبدالحسين الهنداوي مستشار رئيس الحكومة العراقية لشؤون الانتخابات إن "المحتجين أرادوا انتخابات مبكرة وقانونا انتخابيا جديدا. نحن نقوم بترتيب ذلك"، في إشارة إلى إصرار الكاظمي على تنفيذ مطالب المحتجين الذين خرجوا ضد الفساد والأحزاب الموالية لإيران في أكتوبر 2019. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة بأنه ليس لديه طموحات سياسية ولن



ماذا تحقق الآن